IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/775
Date: 14 January 2010

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة من البعثتين الدائمتين لليابان
والولايات المتحدة الأمريكية بشأن
"بيان مشترك بين اليابان والولايات المتحدة
من أجل عالم خال من الأسلحة النووية"

تلقت الأمانة رسالة من البعثتين الدائمتين لليابان والولايات المتحدة الأمريكية، تنقل نص وثيقة بعنوان "بيان مشترك بين اليابان والولايات المتحدة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" الذي صدر بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في أعقاب اجتماع بين رئيس الوزراء الياباني يوكيو هاتوياما والرئيس الأمريكي باراك أوباما.

وحسبما طُلب في تلك الرسالة، تُعمَّم الوثيقة المذكورة أعلاه المرفقة طيه لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليها.

الملحق

بيان مشترك بين اليابان والولايات المتحدة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

رحبت كل من حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام والالتزام الدوليين المتجددين من أجل تحقيق السلام والأمن لعالم خال من الأسلحة النووية والتأكيد على المضي قدماً قصد تحقيق هذا العالم. ورحبت الحكومتان بهذا الصدد بالقمة الأخيرة التي عقدها مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي وقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ و١٨٨٧، بالإضافة إلى قرار حكومة اليابان، الذي شاركت فيه حكومة الولايات المتحدة، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "تصميم مجدد من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية."

وإذ تعترف حكومتا اليابان والولايات المتحدة بالتحدي القائم أمام تحقيق التخلص التام من الأسلحة النووية، تعتزمان العمل عن كثب من أجل تهيئة الظروف لتحقيق هذا الهدف. فقد أعربتا عن عزمهما لاتخاذ الخطوات العملية التالية بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، على نحو يعزز الاستقرار والأمن الدوليين مع ضمان بأن لا تقلل هذه الخطوات بأية طريقة كانت من الأمن الوطني لليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهما.

- نزع السلاح النووي

مازلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إبرام على نحو مبكر معاهدة متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها من خلال إجراء مفاوضات مع الاتحاد الروسي. وترحب حكومة اليابان بالتقدم المحرز في المفاوضات وتعرب عن تطلعاتها إلى إبرام اتفاق مبكر. وتدعو حكومتا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية الدول التي لديها أسلحة نووية إلى احترام مبادئ الشفافية، وإمكانية التحقق، وعدم إمكانية الرجوع في عملية نزح السلاح النووي. والتزمت حكومة الولايات المتحدة بأن تقلص من دور الأسلحة النووية في إستراتيجية أمنها الوطني، وتحث حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة الدول الأخرى التي لديها أسلحة نووية على أن تحذو نفس الحذو.

- عدم الانتشار النووي / الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

أكدت من جديد حكومتا اليابان والولايات المتحدة على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتخططان للتعاون حتى يكلل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بالنجاح في تعزيز المعاهدة، مع إعادة التأكيد على الدور المركزي الذي تؤديه في نظام عدم الانتشار الدولي وإصدار توصيات بشأن أهداف حقيقية وبالإمكان تحقيقها قصد تعزيز كل من الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي: عدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونزع السلاح النووي. ويشمل ذلك، *من جملة أمور*، تدابير لتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنع إساءة استخدام البند المتعلق بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وإرساء نُهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي التي يمكن قبولها على نطاق واسع. وترحب حكومة اليابان باعتزام حكومة الولايات المتحدة متابعة السعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، وتعتزم الحكومتان على التعاون قصد تحقيق الإنفاذ المبكر لهذه المعاهدة. والحكومتان واثقتان بأن تحالفهما

الأمني سيتحسن مع دخول معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية حيز النفاذ وإعادة تنشيط نظام عدم الانتشار الدولي. وهما مصممتان على متابعة السعي إلى البدء الفوري في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإبرامها المبكر. وتعتزم الحكومتان على العمل معاً ومع بلدان أخرى قصد استكشاف سبل لتحسين إطار جديد للتعاون النووي المدني، بما في ذلك ضمان الإمداد بالوقود، حتى يتسنى للبلدان الحصول على القوى النووية السلمية دون تفاقم أخطار الانتشار، واتفقتا على أن التصرف في الوقود النووي "من المهد إلى اللحد" يمكن أن يشكل عنصراً مهماً لهذا الإطار.

وأعلنت حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة بأنه ما زالت الحاجة حيوية بأن تتمسك وتمتثل كل من كوريا الشمالية وإيران بالتزاماتهما الدولية الخاصة بكل منهما. وكما تبين من إطلاق كوريا الشمالية لصواريخ وإجرائها تجربة نووية مؤخراً، فإن سعي كوريا الشمالية وراء الأسلحة النووية يمثل تهديداً كبيراً للسلم والاستقرار في شمال شرق آسيا وللمجتمع الدولي برمته. وأكدت من جديد حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة التزامهما بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وبتحقيق أهداف البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وشددتا على أن المحادثات السداسية الأطراف تظل أنجع إطار لتحقيق هذه الأهداف وحثتا كوريا الشمالية على العودة فوراً إلى هذه المحادثات دون شرط مسبق. واتفقت الحكومتان على تطبيق بشكل كامل قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٧١٨ و١٨٧٤ وحثتا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تحذو نفس الحذو.

وقد أدت أنشطة إيران النووية، لا سيما الكشف مؤخراً عن تشييدها لمرفق جديد قرب قم لغرض الإثراء، إلى تفاقم قلق المجتمع الدولي حيال طبيعة برنامج إيران النووي. وشددت حكومتا اليابان والولايات المتحدة على أن إيران تتحمل مسؤولية استعادة ثقة المجتمع الدولي بهذا الشأن. ولن تسمحا بتعريض نظام عدم الانتشار العالمي للخطر. وأكدتا من جديد على التزامهما بالسعي إلى حل شامل على الأجل الطويل من خلال التحاور والمفاوضات بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، وأعربتا عن التزامهما الحازم بمتابعة نهج ذي مسار مزدوج لتحقيق هذا الهدف.

وتعتزم حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة على التعاون لضمان أن تتمتع الوكالة بشكل متواصل بالموارد والسلطات والقدرات على التحقق الضرورية للاضطلاع بولايتها الأساسية. وتعتزمان على الترويج لبذل جهود لتحقيق انضمام عالمي للبروتوكول الإضافي، الذي ينبغي في رأيهما المشترك أن يكون المعيار الدولي للتحقق، وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الممتثلة لأعلى معايير الضمانات والأمن والأمان في المجال النووي. وترحب الحكومتان، في هذا السياق، بانتخاب السفير أمانو ليصبح المدير العام للوكالة في كانون الأول/ديسمبر.

وتعتزم الحكومتان على توسيع نطاق التعاون بخصوص عدم الانتشار والضمانات والأمن في المجال النووي الذي قد يشمل ميادين من قبيل تكنولوجيات القياس والكشف النوويين، والكيمياء الشرعية النووية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب وتقديم المساعدة في مجال البنى التحتية للبلدان المهتمة بالطاقة النووية، وتنسيق برامج دعم الدول الأعضاء لضمانات الوكالة.

- الأمن النووي

تعهدت حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة بالتعاون لإنجاح مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٠ الذي تستضيفه حكومة الولايات المتحدة، والترويج لبذل جهود على الصعيد الإقليمي لتعزيز الأمن النووي. وفي هذا الصدد، ستستضيف حكومة اليابان مؤتمراً للأمن النووي للدول الآسيوية في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وترحب حكومة الولايات المتحدة بهذا الجهد، بالإضافة إلى استضافة حكومة اليابان للاجتماع التحضيري المقبل لمؤتمر القمة في كانون الأول/ديسمبر.

وتعتزم حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة على التعاون من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠، والترويج للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وتوسيع وتمديد نطاق الشراكة العالمية لمجموعة الـ٨، وتعزيز مبادرة الأمن من الانتشار وغير ذلك من التعاون في إطار مبادرة ميغابورت. وإذ تعترف الحكومتان باستمرار التهديد بالإرهاب النووي، تؤكدان من جديد على التزامهما بضمان أعلى مستويات الحماية المادية للمواد والمرافق النووية المدنية. وتتعهدان أيضاً بدعم الجهود الرامية إلى تأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر في أنحاء العالم في غضون أربع سنوات.